الأمم المتحدة

S/2012/666



Distr.: General
24 August 2012
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

وفقا لطلب مجلس الأمن الوارد في الفقرة ٢١ من القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢)، بشأن تنفيذ ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، أتشرف بأن أحيل التقرير المرفق، الذي تلقيته من السيد جان بينغ، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، في ٣ آب/ أغسطس ٢٠١٢ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

وتفضلوا، بقبول فائق التقدير.

(توقيع) **بان** كي - مون



300812 300812 12-47248 (A)



مرفق

رسالة مؤرخة ٣ آب/أغسطس موجهة إلى الأمين العام من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي

عملا بالفقرة ٢١ من قرار مجلس الأمن ٢٠٣٦ (٢٠١٢)، الذي يطلب إلى الاتحاد الأفريقي أن يطلع مجلس الأمن بانتظام على تنفيذ ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، يسرني أن أقدم إليكم طيا التقرير المرحلي الثالث للاتحاد الأفريقي عن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (انظر الضميمة).

ويوفر هذا التقرير آخر ما استجد من التطورات السياسية والأمنية الرئيسية خلال الفترة قيد الاستعراض. وهو يغطي أيضا المسائل المتعلقة بنشر البعثة، ومسائل القيادة والمراقبة ذات الصلة، فضلا عما يتعلق بالبعثة ومجمل الجهود التي بذلها الاتحاد الأفريقي لدعم العمليات الجارية في الصومال. ويُختتم التقرير بملاحظات بشأن طريق المستقبل.

وسأغدو ممتنا للغاية إذا ما تفضلتم بعرض هذا التقرير على أعضاء مجلس الأمن. ولإطلاعهم عليه واتخاذ إجراءات حسب الاقتضاء. والمفوضية على استعداد دائما لتقديم المعلومات الإضافية اللازمة.

وأود مرة أخرى، أن أعيد تأكيد تقرير الاتحاد الأفريقي لمجلس الأمن ولكم على الدعم القيّم الذي يقدم إلى البعثة وعلى التزام الأمم المتحدة بتعزيز السلام والأمن والمصالحة على نحو دائم في الصومال.

(توقيع) جان **بينغ**

ضميمة

التقرير المرحلي الثالث لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي عن تنفيذ ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال عملا بالفقرة ٢١ من قرار مجلس الأمن ٢٠٣٦ (٢٠١٢)

[الأصل: بالإنكليزية]

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ٢١ من قرار مجلس الأمن ٢٠٣٦ (٢٠١٢). وفي هذا القرار طلب المجلس إلى الاتحاد الأفريقي أن يطلع المجلس بانتظام بواسطة الأمين العام، على تنفيذ ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والتقدم المحرز في إنشاء وجود للبعثة في القطاعات الأربعة المبينة في المفهوم الاستراتيجي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال المؤرخ ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وزيادة قوام قوات البعثة من ٠٠٠ ١٢ فرد إلى عدد أقصاه ٧٣١ ١٧ من الأفراد النظاميين، الذين يتألفون من القوات وأفراد وحدات الشرطة المشكلة؛ فضلا عن تعزيز فعالية قوات الأمن الوطنية الصومالية. وامتثالا لهذا الطلب، قمت فعلاً بتقديم تقريرين مرحليين إلى مجلس الأمن في ٢٠ آذار/مارس (انظر S/2012/176، الضميمة) و ١ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/468، الضميمة) على التوالي.

٢ – ويوفر هذا التقرير المرحلي الثالث آخر ما استجد من التطورات السياسية والأمنية الرئيسية خلال الفترة قيد الاستعراض. ويغطي أيضا نشر البعثة والمسائل ذات الصلة المتعلقة بالقيادة والمراقبة، وما يتعلق بالبعثة ومجمل الجهود التي بذلها الاتحاد الأفريقي دعما للعمليات الجارية في الصومال. واُختتم التقرير بملاحظات عن الطريق إلى المستقبل.

ثانيا – التطورات السياسية الرئيسية

٣ – قُدم تقريري السابق في ضوء التقدم الملحوظ في العملية السياسية. ويذكر المجلس، أنه أثناء اجتماع الموقعين الرئيسيين على خريطة الطريق السياسية، المعقود في أديس أبابا، في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢، تم الاتفاق على عدد من الخطوات للتعجيل باستكمال الفترة الانتقالية. وشملت هذه الخطوات اعتماد الدستور الصومالي في ٢٠ تموز/يوليه بواسطة الجمعية التأسيسية الوطنية؛ واختيار البرلمان الصومالي الجديد في ٢٥ تموز/يوليه؛ وانتخاب رئيس المجلس، ونواب رئيس المجلس، في ٤ آب/أغسطس؛ وانتخاب الرئيس في ٢٠ آب/أغسطس. وعلى ذلك، أعربت جمعية الاتحاد الأفريقي أثناء دورتها العادية التاسعة

عشرة المعقودة في أديس أبابا في ١٥ و ١٦ تموز/يوليه عن ارتياحها للتقدم المحرز في عملية السلام والمصالحة في الصومال. وحثت الأطراف المعنية الصومالية على مواصلة وتكثيف جهودها من أجل اختتام الفترة الانتقالية بصورة فعالة في ٢٠ آب/أغسطس، في الموعد المقرر. وفي الوقت ذاته، كررت الجمعية من جديد تصميم الاتحاد الأفريقي على اتخاذ تدابير ضد كل من تقوض أعمالهم عملية السلام والمصالحة.

٤ - وخلال فترة إعداد التقرير، أحرز أصحاب المصلحة الصوماليون المزيد من التقدم في معالجة المهام الانتقالية المعلقة. وبعد أسابيع من المداولات في مقديشو، قام ١٣٥ من الشيوخ التقليديين الذين استقدموا من شتى أنحاء الصومال، بترشيح ٨٢٥ عضوا للجمعية التأسيسية الوطنية، من العشائر التي ينتمي إليها كل منهم. وفي ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٢، انعقدت الجمعية التأسيسية الوطنية في مقديشو لمناقشة الدستور المؤقت. وفي ١ آب/ أغسطس، اعتمدت الجمعية التأسيسية الوطنية الدستور الجديد، الذي سيحل محل الميثاق الاتحادي الانتقالي الذي مضى عليه ٨ سنوات. وهذه بلا شك خطوة هامة في الجهود المبذولة لبدء نظام سياسي جديد للصومال في آب/أغسطس. وستشمل الخطوات المقبلة تشكيل برلمان جديد يتكون من ٢٧٥ عضوا، يقوم بدوره بانتخاب رئيس له، ونواب للرئيس في ٦ آب/أغسطس، وانتخاب رئيس للصومال في ٢٠ آب/أغسطس. وهناك احتمال كبير بعدم التمكن من الوفاء ببعض المواعيد الزمنية نظرا لحالات التأخير في تقديم قائمة مشرعي المستقبل المختارين، إلى لجنة الاختيار التقنية، لغرض الفحص.

٥ - وطوال الفترة قيد النظر، ظل ممثلي الخاص للصومال، بوبكار غووسو ديارا، يعمل بهمة مع الأطراف الموقعة على خريطة الطريق السياسية، ومع أصحاب المصلحة الصوماليين الآخرين بمشاركة الممثل الخاص للأمين العام للصومال، وميسر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية المكلف بالسلام والمصالحة الوطنية في الصومال. وعلاوة على ذلك، وعملا بولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، اتخذت البعثة خطوات لتيسير عقد مؤتمر الشيوخ وذلك بتأمين مكان عقد الجمعية التأسيسية الوطنية، وشاركت بصفة مراقب دولي في لجنة الاختيار التقنية.

ثالثا - الحالة الأمنية

٦ - استمر تحسن الحالة الأمنية في سائر جنوب وسط الصومال طوال الشهرين الماضيين، بفضل العمليات المتعددة التي نفذتها قوات الأمن الوطنية وحلفائها، بدعم من البعثة، وقوات الدفاع الوطنية الإثيوبية. ولئن كانت الجهود التي بُذلت قد أضعفت حركة الشباب بشكل كبير، لا تزال تلك الجماعة تحتفظ بالقدرة على توجيه الضربات، كما يتبين من التهديد

المستمر دون انقطاع من الأجهزة المتفجرة المرتجلة، والاغتيالات، والهجمات الانتحارية. وهي لا تزال أيضا تتلقى بعض الدعم، الذي يشمل الأموال والذخيرة، في المناطق التي لا تزال تسيطر عليها، وأيضاً من عناصر تعيش في الشتات ومن بعض الشبكات الأجنبية.

٧ - وكما أشرت في تقريري السابق تنسحب حركة الشباب الآن من المدن الرئيسية وتقوم بالعمل سرا من خلال الذوبان في العشائر وإقامة مخابئ جديدة نظراً لضغط البعثة وحلفائها، وأيضا كمناورة من أجل المحافظة على مواردها لشن حملة إرهابية طويلة الأمد. وفي الشهور الأخيرة، ونتيجة للضغط الواقع عليها في جنوب وسط الصومال، حاولت حركة الشباب إنشاء قواعد جديدة في جبال غوليس الشمالية التي تعد مكان اختباء مثالي بكهوفها وأحراجها، وما توفره من إمكانية الوصول إلى الساحل، وكذلك في بعض أجزاء منطقة توغدير، بأرض الصومال. ويساورني القلق بشأن هذه الحالة، ولا سيما وأنه من المرجح أن يزيد عدد عناصر الإرهابيين في جبال غوليس نظرا للتسلل من جنوب وسط الصومال وإمكانية الوصول من اليمن عن طريق الساحل. ويشمل هذا الصوماليين الذين تطرفوا في اليمن ويتنكرون في هيئة عائدين إلى بونتلاند.

٨ - وفي القطاع ١ (شبيلي السفلى والوسطى)، وقبل الاستيلاء على مدينة أفغوي الاستراتيجية وعلى ممر أفغويي، الذي يؤوي عددا كبيرا من المشردين داخلياً، قامت القوات الصومالية وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بتأمين مدرج الطائرات في إيسالي وميناء المعن، وكلاهما على بعد ٣٧ كيلومترا إلى الشمال الشرقي من مقديشو. وفي ٢٦ حزيران/يونيه، استولت هذه القوات على مدينة بلد الشمالية الاستراتيجية. وفي الوقت الراهن تقوم قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية وقوات البعثة بالتوسع تدريجيا تجاه جوهار، وهركا، وبراوه. والمهم أن يلاحظ زيادة عدد الكمائن ضد قوافل البعثة في هذا القطاع، ولا سيما بمحاذاة طريق أفغويي، نظرا لامتداد خطوط الاتصالات. وهناك مؤشرات قوية أيضا على أن حركة الشباب تزمع تصعيد هجماتها على طول طرق إمدادات البعثة.

٩ - وفي القطاع ٢ (جوبا السفلى والوسطى) تسيطر قوات البعثة والقوات الصومالية الحليفة على معظم جوبا السفلى. ويشمل هذا أفمادو، وتابته، وباذادي، وكوكاني، وهايو، ودوبلي، وكوداي، وبورغابو، وكولبيو، وراس كامبوني. وعقب الاستيلاء على أفمادو، تقوم قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية وقوات البعثة الآن بتوطيد سيطرتهما على المناطق المحررة، التي لا تزال تشهد هجمات متقطعة من جانب عناصر الشباب. ولا تزال المدن الرئيسية التالية في أيدى حركة الشباب وهي: كيسمايو وجاما وبوعلي وبيي وجيليب.

ولدى إعداد هذا التقرير، كانت الاستعدادات جارية لتوسيع نطاق العمليات العسكرية لتشمل هذه المناطق.

١٠ - في القطاع ٣ (غيدو، وبي وباكوول)، حدث تقدم ملحوظ للقوات الصومالية وقوات الدفاع الوطني الإثيوبية. وعلى نحو ما أشرت إليه في تقريري السابق، تم تحرير معظم غيدو وبيي وباكول، باستثناء منطقة دينصور، في بي، ومنطقة تاييغلو، وبعض أجزاء من واجد، في منطقة باكول. وحاولت حركة الشباب مؤخرا، التسلل في خلايا صغيرة في المدن المحررة، من أجل القيام بعمليات اغتيالات، وشن هجمات بالأجهزة المتفجرة المرتجلة والقنابل اليدوية.

١١ - وفي القطاع ٤ (غلغادود وحيران) لا يزال الموقف يتسم بالتوتر ، نظراً لحالات التوتر المحتدمة منذ أمد طويل بين بطون الحواية والحوادلة والغلجيل. وبالرغم من دفع حركة الشباب إلى خارج المدينة، ما زال بعض عناصرها متركزين حول بولو - بورتي ويواصلون استغلال التراعات بين مختلف العشائر.

١٢ - ولئن كان إحراز التقدم مستمر على الأرض فلا تزال قضايا الانضباط فيما بين القوات الصومالية تشكل تحديا خطيراً. فالسرقات وعمليات إطلاق النار فيما بين الجنود الصوماليين تزداد تواترا. وتعمل البعثة مع قوات الأمن الوطنية على تحسين الانضباط فيما بين صفوفها. وعلاوة على ذلك، هناك ما يُقدر بـ ٠٠٠ ٣ من المقاتلين السابقين المنفصلين (المقاتلون الذين تم تسريحهم، وتخلوا عن المعارضة المسلحة ضد الحكومة ويسعون إلى العودة إلى الحياة المدنية)؛ لا توجد موارد متاحة لتلبية احتياجاتهم. ويُعد بعض قادة المراتب الوسطى من حركة الشباب الذين سلموا أنفسهم، أكثر عرضة للأعمال الثأرية. وتواصل البعثة إجراء مشاورات مع أصحاب ذات الصلة لبناء توافق في الآراء بغية معالجة هذه القضية على أفضل وجه.

رابعا - نشر البعثة

١٣ - اتسمت الفترة قيد الاستعراض باحراز تقدم ملحوظ في نشر البعثة وإنشاء وجود لها في قطاعات أخرى خارج مقديشو. وفي وقت إعداد هذا التقرير، بلغ مجموع عدد الأفراد النظاميين التابعين للبعثة ١٩٤ ١٧ فردا بمن فيهم ٩١ من فرادى ضباط الشرطة ووحدة الشرطة المشكلة التي تم نشرها مؤخرا من أوغندا.

١٤ - وقد بدأ نقل ٠٠٠ ١ من القوات البوروندية من مقديشو إلى بيداوا في ٢٣ تموز/يوليه ومن المتوقع أن يكتمل هذا في ٦ آب/أغسطس. وستنضم هذه القوات إلى

١٢٠ من الأفراد العسكريين من أوغندا وبوروندي الذين تم نشرهم في القطاع ٣ منذ نيسان/أبريل، كمفرزة متقدمة. ولا تخل هذه العملية من التحديات اللوجستية. وبالرغم من ذلك، فثمة جهد يستحق الثناء قامت به البعثة بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال للتأكد من وجود المعدّات الرئيسية ومجموعة الدعم اللوجستي الأولية، ومن أنه سيستمر إيصال مجموعة الدعم الموسّع بقدر ما تسمح به الحالة الأمنية. وعلاوة على ذلك، تتخذ خطوات لنقل ٥٠٠ ١ من القوات الأوغندية من مقديشو إلى القطاع ٣.

١٥ - ومن دواعي ارتياحي أن مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال قد استكمل التمركز المسبق للمعدات الأساسية للقطاع ٣ باستخدام الطرق البرية، عبر كينيا وإثيوبيا. وقد وصلت القافلة الثالثة التي تنقل المعدات الرئيسية، وحصص الإعاشة، والخيام، والإمدادات العامة إلى مدينة دولو على الحدود الإثيوبية في منتصف حزيران/يونيه، قبل أن تصل إلى بيداوا في ٩ تموز/يوليه. وقد أمّن المكتب أيضا طائرة بضائع تجارية إضافية لزيادة قدرته على إيصال الإمدادات، جواً إلى بيداوا وبيليتويني. وقد قامت هذه الطائرات فعلاً بإيصال معدات تنقية المياه ومعدات مراقبة الحركة الجوية، والخيام، والوقود، وأصناف الإمدادات الأساسية الأخرى إلى المفرزة المتقدمة في بيداوا. وقام المكتب بإنشاء مرافق في بيداوا لمقر القطاع ومستشفى من المستوى ١ فضلاً عن شبكة اتصالات. ويتخذ المكتب الخطوات اللازمة من أجل توفير المعدات الطبية، والعقاقير، واللوازم الاستهلاكية، ليتسنى تشغيل المرفق الطبي في أقرب وقت ممكن. وفي غضون ذلك، يجري وضع ترتيبات الدعم اللوجستي للقطاعين ٣ و ٤ في إطارها الرسمي من خلال طلب توريد في ما بين الأمم المتحدة والحكومة الإثيوبية، التي من المتوقع أن توفر الدعم في مجالات الأمن والهندسة والنقل للقطاعين.

١٦ - وفي ٢ حزيران/يونيه، وقّعت المفوضية وحكومة كينيا مذكرة تفاهم تنظم مشاركة الأفراد العسكريين الكينيين في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ويبلغ قوام القوة الكينية ٦٦٠ ٤ فرداً. وقد حُدد في مذكرة التفاهم تاريخ بدء نفاذها ليكون ٢٢ شباط/فبراير، عندما اعتمد مجلس الأمن القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢) لأغراض السداد للأفراد. والمعدات المملوكة للوحدات. وفي ٦ تموز/يوليه، ترأس ممثلي الخاص في الصومال حفلاً لإعادة وزع القوات في مقر قوات الدفاع الكينية في نيروبي، للتعبير عن الترحيب الرمزي بوحدة قوة الدفاع الكينية ضمن أسرة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وفي الوقت ذاته، أجرت قوة الدفاع الكينية مناوبة للقوات في نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٢. وفي الفترة من ٢٨ حزيران/يونيه إلى ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٢، وطبقاً لإجراءات البعثة، اضطلع الاتحاد

الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بعملية تحقق من القوات المقبلة وقاما بجمع بيانات الكترونية للأفراد فيما يتعلق بكل فرد من أفراد حفظة السلام. ومن المقرر إجراء مرحلة ثانية للتحقق من عدد القوات التي ستتناوب خارج منطقة البعثة عندما يكتمل تناوب القوات التي انتهت مهمتها.

١٧ - وفي ١٣ تموز/يوليه، وقعت المفوضية وحكومة جيبوتي في أديس أبابا، مذكرة التفاهم التي تُنظم مشاركة جيبوتي بقوة قوامها ١ ٠٠٠ فرد في بعثة الاتحاد الأفريقي. وكما يعلم مجلس الأمن فإن هناك عنصر أمامي قوامه فصيلة (٣٥ من الأفراد العسكريين) تم نشره في بيليتويني في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٢ وسيتم الانتهاء قريبا من نشر الجزء الرئيسي من الوحدة في القطاع ٤ (بيليتويني) وكان من المقرر أن يكتمل ذلك في منتصف حزيران/يونيه ٢٠١٢.

١٨ - وأعدّ الاتحاد الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بالتشاور مع البلدان المشتركة بقوات خطابات توريد تتعلق بنشر موارد جوية. وقد وُقّع طلب التوريد مع حكومة أوغندا في ٢ آب/أغسطس ٢٠١٢، بينما لم يُوقع بعد طلب التوريد مع حكومة كينيا. وإلى أن يتم التوقيع على طلب التوريد مع حكومة أوغندا، حرر خطاب نوايا يتعلق بنشر ثلاث طائرات هليكوبتر هجومية واثنتين للخدمات. والعمل جار لنشر هذه الطائرات؛ وقد وصلت المفرزة المتقدمة من أفراد القوات الجوية إلى مقديشو في ٢ آب/أغسطس ومن المقرر أن يكتمل النشر في منتصف آب/أغسطس، بما في ذلك تشييد مرفق مطار لطائرات الهليكوبتر، والمرافق اللازمة الأخرى. ويُعد نشر هذه الموارد التمكينية للقوة البالغ الأهمية لأغراض الدعم العملياتي ولأغراض الدعم اللوجستي أيضاً، وبالتحديد لأغراض الإجلاء الطبي. وأرحب بالمقرر الذي اتخذه مجلس الأمن، استجابة للرسالتين اللتين وجهتهما إلى الأمين العام في ٢٥ حزيران/يونيه و ٦ تموز/يوليه، من أجل الإذن ببعض المرونة في تشكيل طائرات الهليكوبتر الهجومية وطائرات الهليكوبتر للخدمات، دعماً لعمليات البعثة.

١٩ - وفيما يتعلق بعنصر الشرطة في البعثة، تم نشر ٩١ من فرادى ضباط الشرطة في مقديشو. ومن المتوقع زيادة هذا القوام ليصبح ١٨٠ فردا بحلول نهاية أيلول/سبتمبر، بينما سيتم الوصول إلى كامل قوام القوة وهو ٢٦٠ من فرادى ضباط الشرطة المنصوص عليه في المفهوم الاستراتيجي، في تشرين الثاني/نوفمبر. وقد جرى تقييم ما مجموعه ٨١٣ من فرادى ضباط الشرطة واختيروا من البلدان الخمسة المشتركة بقوات شرطة في بعثة الاتحاد الأفريقي وهي (غانا، وكينيا، ونيجيريا، وسيراليون، وأوغندا) ووضعت أسماؤهم في قائمة لنشرهم مستقبلاً في الصومال. وأعدت خطة نشر الشرطة في القطاعات ٢ و ٣ و ٤ وأوفدت بعثة تقييم تقنية إلى القطاع ٢، في بيداوا. وأثناء الفترة قيد الاستعراض، اضطلع عنصر شرطة

البعثة بعدد من الأنشطة، التي تشمل تجديد بعض مباني قوة الشرطة الصومالية؛ وبمساعدة قوة الشرطة الصومالية على إنشاء مركز لتنسيق العمليات المشتركة، في مقرها، الذي سيديره ضباط البعثة وضباط شرطة صوماليون على مدار ٢٤ ساعة بغية تنسيق دوريات مشتركة في مقديشو؛ ونشر موقع لفريق في مطار آدن أبدول الدولي؛ وأنشطة تدريبية مختلفة؛ والقيام بصفة خاصة، بتنظيم حلقة عمل بشأن العنف القائم على أساس نوع الجنس في حزيران/يونيه؛ وأعقب ذلك إنشاء وحدة جنسانية في قوة الشرطة الصومالية.

٢٠ - وينص المفهوم الاستراتيجي على نشر وحدتين من وحدات الشرطة المشكلة. وفي هذا الصدد، في أعقاب عمليات التحقق، وقّعت المفوضية مذكرة تفاهم مع أوغندا في ٢٩ حزيران/يونيه. وقد تم بالكامل نشر أفراد وحدة الشرطة المشكلة الأوغندية ومعداها في مقديشو في ٢ آب/أغسطس. ويعد هذا أول نشر على الإطلاق لوحدة شرطة مشكلة في عملية دعم السلام يقودها الاتحاد الأفريقي. وقد وُضع مشروع مذكرة التفاهم مع نيجيريا في صيغته النهائية والمتوقع أن يتم التوقيع عليه قريباً، بينما من المقرر أن يتم النشر الفعلي في مقديشو في الأسبوع الأول من أيلول/سبتمبر. وقد وردت عروض إضافية بشأن وحدات شرطة مشكلة من حكومتي بوروندي وجيبوتي. والمتوقع أن يعزز نشر وحدات الشرطة المشكلة الحضور الواضح للشرطة ويؤدي إلى التفاعل مع السكان الصوماليين العاديين؛ كما يعزز النظام العام والأمن ويعيد الطمأنينة إلى المجتمعات المحلية من خلال الدوريات المشتركة النشطة التي تشترك في قيام وحدات الشرطة المشكلة وفرادى ضباط الشرطة؛ وقوة الشرطة الصومالية في مقديشو. وستقوم وحدات الشرطة المشكلة أيضا بتيسير تعزيز أنشطة بناء القدرة المؤسسية التي يضطلع بها عنصر شرطة البعثة لدعم قوة الشرطة الصومالية، فضلاً عن توسيع نطاق عملياها إلى المناطق المحررة الأخرى.

٢١ - وأخيراً، فإنه في ما يتعلق بإنشاء قوة الحراسة يسعى قائد قوة البعثة من أجل وضع ترتيبات مؤقتة. وبصورة أكثر تحديدا، يتمثل الهدف في إنشاء وحدة تضطلع بواجبات الحراسة، ريثما يتم على نحو سليم إنشاء وحدة مخصصة ونشرها بالكامل مع المعدات اللازمة لتصبح جزءاً من القوام المأذون به للبعثة، وتحت سلطة قائد القوة.

خامسا - القيادة والمراقبة

٢٢ - على نحو ما جرى الابلاغ عنه من قبل، ينص المفهوم الاستراتيجي على إنشاء هيكل فعال للقيادة والمراقبة على المستويين الاستراتيجي والعملياتي، فعلى المستوى الاستراتيجي، هناك هيكلان استشاريان يقدمان المساعدة إلى المفوضية: '١' لجنة تنسيق العمليات العسكرية، وتتألف من رؤساء أركان الدفاع في البلدان المساهمة بالقوات والبلدان المهتمة

الأخرى وقد عقدت اجتماعها الافتتاحي في أديس أبابا في ٩ آذار/مارس؛ '٢' آلية التنسيق المشتركة والمؤلفة من وزراء الدفاع في البلدان المساهمة بقوات والبلدان المهتمة الأخرى، والتي عقدت اجتماعها الافتتاحي في أديس أبابا في ١٢ نيسان/أبريل وإلى الآن اجتمعت لجنة تنسيق العمليات العسكرية خمس مرات ونوقشت خطة العمليات المقبلة في الاجتماعين الرابع والخامس اللذين عقدا في أديس أبابا في ٢٣ تموز/يوليه و ٢ آب/أغسطس.

٢٣ - وعقب اعتماد هيكل القيادة والمراقبة لعمليات البعثة الموسعة، فضلاً عن تخصيص مواقع لمقار القوة فيما بين البلدان المساهمة بقوات والدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، اتخذ ٥٢ من بين ٨٥ من ضباط الأركان مواقعهم بالفعل في مقار القوة فضلا عن قائد القوة، ونائب قائد القوة لشؤون الخطط والعمليات، ورئيس الأركان. وقد اختيرت مؤخرا مجموعة إضافية من ١٨ من ضباط الأركان وسيتم نشرهم عمّا قريب. وقد تم نشر كل قادة القطاعات باستثناء قائد القطاع ٤ الذي سيتم نشره عندما يكتمل قوام وحدة جيبوتي.

٢٤ - وإضافة إلى ذلك، قامت البعثة ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بإنشاء آلية لتعزيز توفير مجموعة الدعم اللوجستي الموسّعة للبعثة ولهذه الغاية تجتمع أسبوعياً فرقة عمل مشتركة مؤلفة من ضباط البعثة وضباط المكتب لمتابعة القضايا الملحة، بينما يعقد شهرياً اجتماع للإدارة العليا، برئاسة كل من ممثلي الخاص ومدير المكتب. وتستكمل هذه الاجتماعات أيضا بمداولات من بعد بواسطة الفيديو بين أديس أبابا ومقديشو ونيروبي.

سادسا - حماية المدنيين

٢٥ - لا تزال الجهود تبذل من أجل دمج حماية المدنيين في عمليات البعثة، ولتعزيز التنسيق مع السلطات الصومالية والجهات الفاعلة الأخرى المعنية بحماية المدنيين في جنوب الصومال. وفي الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٢، استضافت المفوضية حلقة عمل بشأن دمج حماية المدنيين في عمليات البعثة. وأجرى الاجتماع تقييما للتقدم المحرز حتى ذلك الوقت استناداً إلى مخاطر الحماية الراهنة والجديدة. وحدد الاجتماع أيضا أفضل الطرق والوسائل التي يمكن من خلالها للبعثة تنسيق جهودها مع الجهات الفاعلة الأخرى، بغرض الحد من التهديد الذي يتعرض له السكان المدنيون.

٢٦ - واستمرت المفوضية تعمل من أجل إنشاء خلية معنية بحصر الخسائر في صفوف المدنيين وتحليلها والاستجابة لها على نحو ما حدده قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

٢٠٣٦ (٢٠١٢) ولهذه الغاية تجرى مناقشات مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، استناداً إلى النتائج التي توصلت إليها بعثة تحديد النطاق التي اضطلع بها فريق من المنظمة الحكومية الدولية المسماة بالحملة من أجل الضحايا الأبرياء في حالات التراع غير الحكومية أوفد إلى مقديشو في الفترة من ١٧ إلى ٢١ نيسان/أبريل. ومما يذكر، أنه في أعقاب تلك البعثة قدمت توصيات تتعلق بالإطار الأولي لإنشاء الخلية. ويزمع الفريق الاضطلاع ببعثة أخرى إلى مقديشو في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

سابعا - تقديم الدعم إلى قطاع الأمن الصومالي

٢٧ - مما يذكر أن المفوضية نظمت سلسلة من حلقات العمل بشأن تمكين قطاع الأمن الصومالي مما أدى إلى وضع مفهوم للآليات التي يتعين إقامتها، من أجل تيسير دمج القوات الإقليمية والقوات المتحالفة في قوات الأمن الوطنية الصومالية بصورة فعالة وإنشاء هيكل قيادة موحدة ومراقبة. وبعد موافقة السلطات الصومالية على الوثيقة، ستقدم إلى مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، قبل إحالتها إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ويتوقع أن يقدم المجتمع الدولي الدعم المطلوب، وهذا أمر بالغ الأهمية لتحقيق السلام والاستقرار المستدامين في الصومال.

٢٨ - ويلزم توفير الدعم الدولي العاجل حيث لا تحصل القوات الصومالية على دعم لوجستي مخصص لها، لكنها تعتمد بدلا من ذلك في الغالب على المساعدة المقدمة من قوة الدفاع الكينية وقوة الدفاع الوطني الإثيوبية. ولا تملك هذه القوات القدرة على استدامة وحداتها التي نشرت. وتشمل الاحتياجات البالغة الأهمية في هذا الصدد، النقل، والإصلاح والصيانة، والأغذية والمياه، والأسلحة الخفيفة والذخائر، وأماكن الإيواء الميدانية، والرواتب والأجور. وتناشد السلطات الصومالية تقديم مبلغ ٥٥٠ ١٨٠ ٢٧ دولار لتغطية لوازم القتال، وحصص الإعاشة، والأجور والشؤون اللوجستية لتلبية احتياجاتها العاجلة على مدى ١٢ شهرا.

ثامنا - جوانب الدعم الأخرى المقدمة من الاتحاد الأفريقي إلى الصومال

٢٩ - كما يعلم مجلس الأمن لا يزال الوضع الإنساني في الصومال مدعاة للقلق. فهناك ٢,٥١ مليون نسمة على الأقل بحاجة ملحة للمعونة و ١,٢٩ مليون آخرين عرضة للانزلاق من جديد في أزمة. ويتطلب الوضع في المناطق المحررة، مشاركة جميع الجهات الفاعلة الإنسانية. وأحث المجتمع الدولي على زيادة الجهود التي يبذلها من أجل التصدي للتحديات

المماثلة. والبعثة من جانبها، وفي حدود الموارد المتاحة، تشارك في تنفيذ المشاريع السريعة الأثر، من قبيل حفر آبار المياه، ومعالجة الجرحى وأنشطة إزالة الألغام في المناطق المحررة حديثا.

٣٠ - ويعد قطاع الماشية العمود الفقري لسبل المعيشة بالصومال، وهو مصدر الإيرادات للإدارات المحلية والمركزية. فهو يدر ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و ٨٠ في المائة من عائدات النقد الأجنبي للبلد. وبيد أن هذا القطاع، يواجه تحديات كثيرة تحد من الفوائد الاجتماعية - الاقتصادية المحتملة. وهي تشمل انعدام الأمن، وأمراض الماشية، والجفاف، وعدم القدرة على الامتثال للمعايير الدولية، وعلى استدامة التصدير الآمن للماشية، ومنتجات الماشية وعدم كفاية القدرة البشرية، وقدرة الهياكل الأساسية، ضمن أمور أخرى. ويعد الإنتاج المستدام للماشية والتجارة المستدامة فيها عنصران بالغا الأهمية للإنعاش الاقتصادي ولإعادة السلام والاستقرار في الصومال. وعليه، فمنذ عام ٢٠٠٨، اضطلع الاتحاد الأفريقي، من خلال المكتب الأفريقي المشترك المعني بموارد الثروة الحيوانية ومقره نيروبي، الذي يعمل بمشاركة من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبعض المنظمات غير الحكومية الدولية، بعدد من الأنشطة لدعم الماشية في الصومال، وبدعم مالي من الاتحاد الأوروبي.

٣١ - ومن خلال مشروع التدخل في حالات الطوارئ الخاصة بالماشية للتخفيف من أزمة الغذاء في الصومال أسهم الاتحاد الأفريقي بالاشتراك مع المكتب الأفريقي المشترك المعني بموارد الثروة الحيوانية مساهمة كبيرة في تحسين مرافق البنية الأساسية لتسويق الماشية، إلى جانب السلسلة الرئيسية لتسويق الصادرات من الماشية. وقد أنشئ ما مجموعه ٣٤ من هياكل تسويق الماشية تتألف من منحدرات تحميل وتفريغ (٣٥) وحظائر أسواق (٤٥) وحظائر تحصين (١٧)، ومكاتب للطب البيطري (٣) وأحواض للشرب (١٦). وأسهم هذا المشروع أيضا في تحسين مكافحة الأمراض، خلال تحصين ٤,٨ ملايين رأس من الغنم والماعز ضد ثلاثة أمراض رئيسية وعلاج ١,٨ مليون حيوان من أمراض شائعة تؤثر في تجارة التصدير في الماشية.

٣٢ - ولدعم الامتثال للمعايير الدولية لصادرات الماشية، قام الاتحاد الأفريقي والمكتب بتنفيذ مشروع إصدار شهادات صحة الحيوانات الصومالية. وتم خلال هذا المشروع، تدريب ١٥٦ من الأفراد التقنيين في المهارات الضرورية لضمان الجودة في تجارة الصادرات من الماشية. وقدم الدعم أيضا للأنشطة الروتينية لإصدار شهادات صحة الحيوانات وإصلاح مكاتب إصدار شهادات الصحة للحيوانات في مقديشو، وغاروي ولاس غيل. وإضافة إلى ذلك، أعد نظام إصدار شهادات صحة الحيوانات القائم على تبيان المخاطر ويجمع بين

التفتيش وإصدار الشهادات في الأسواق وفي الحجر الصحي، ووافق عليه الشركاء التجاريين. وبصورة أعم، عمد الاتحاد الأفريقي والمكتب أيضا إلى تيسير إقامة صلات أوسع بين الجهات الفاعلة في سلسلة الأنشطة المضيفة للقيمة من البلدان المصدرة للماشية في القرن الأفريقي (بما فيها الصومال) وتلك البلدان المستوردة للماشية في منطقة الخليج. وأخيراً، يقدم الاتحاد الأفريقي والمكتب الدعم من أجل مشاركة الصومال في العملية المتعلقة بوضع معايير الصحة الحيوانية في المنظمة العالمية لصحة الحيوانات.

تاسعا – ملاحظات

٣٣ – شهدت فترة إعداد التقرير تقدما ملحوظا في جميع المسارات. ويعد عقد مؤتمر الشيوخ والجمعية التأسيسية الوطنية، وبصفة خاصة اعتماد الدستور المؤقت، خطوات مهمة تجاه تحقيق أهداف المرحلة الانتقالية. ولا تزال الحالة الأمنية تتحسن عموما، في الوقت الذي تقوم فيه البعثة والحكومة الاتحادية الانتقالية بتوسيع سيطرتهما تدريجيا على المناطق الواقعة خارج مقديشو. وأحرز تقدم ملحوظ أيضا تجاه إنجاز معايير نموذجية تشغيلية تتعلق بنشر البعثة ووجودها في مختلف القطاعات. وأخيرا، فإنه وإن لم تتشكل بعد قوة حراسة بشكل رسمي، فقد وضعت ترتيبات مؤقتة لتوفير واجبات الحراسة في إطار الموارد والقدرات الموجودة. ومع ذلك فلا يزال هناك عدد من التحديات الماثلة على المستويات السياسية والأمنية والتشغيلية فيما يتعلق بتوطيد السلام.

٣٤ – في الوقت الذي يقدم فيه هذا التقرير، لا يزال هناك أقل من ثلاثة أسابيع على انتهاء الفترة الانتقالية. وتمثل الأسابيع المقبلة فرصة غير مسبوقة للصومال. وعلى الشعب الصومالي أن يغتنم هذه الفرصة الفريدة كي ينهي بنجاح الفترة الانتقالية التي امتدت سبع سنوات. ويجب عليه بالضرورة الاستفادة من مكاسب الأمن التي حققتها قوات الأمن الصومالية، وحلفاؤها والاتحاد الأفريقي من أجل تعزيز الأمن والسلام والمصالحة والرخاء. ويجب أن تظل العملية شفافة وذات مصداقية. ولذا أحث جميع الصوماليين ولا سيما القيادة السياسية، والقادة التقليديين والدينيين والمجتمع المدني على إبداء ما يلزم من نضج والتزام وروح المصالحة، من أجل التصدي للتحديات القائمة.

٣٥ – في الوقت الذي ندخل فيه إلى نظام سياسي جديد، مع توقعات عالية، أود أن أكرر مجددا الحاجة الملحة والبالغة الأهمية لتثبيت استقرار المناطق التي حررتها قوات الأمن الصومالية والبعثة. وينبغي أن تشمل الجهود المبذولة في هذا الصدد إقامة هياكل حوكمة محلية شاملة للجميع وتعزيز المصالحة، فضلا عن إيصال الخدمات الأساسية. ولئن كان على السلطات

الصومالية دور رئيسي تقوم به في هذا الصدد، فهي لا يمكن أن تفلح في ذلك إلا إذا حصلت على الدعم الكامل من المجتمع الدولي.

٣٦ - وسيواصل الاتحاد الأوروبي تقديم الدعم إلى الصوماليين في ما يبذلونه من جهود. وفي الأسابيع المقبلة، سيكرس اهتمام خاص لتحقيق المعايير النموذجية التشغيلية المتبقية للبعثة ولا سيما فيما يتعلق بالتزود بالملاك الكامل من الموظفين والتشغيل الكامل لمقر القوة، والحصول على قوامها المأذون به، فضلا عن توطيد وجودها في مختلف القطاعات الموجودة خارج مقديشو، بغية المساهمة في توسيع نطاق سلطة الدولة. وبالإضافة على ذلك ستواصل البعثة العمل على تحقيق الأمن في المناطق المحررة.

٣٧ - وكما جرى التشديد عليه في مناسبات كثيرة، يتطلب الأمن الدائم في الصومال أن تمتلك المؤسسات الصومالية المعنية القدرات اللازمة. وألاحظ بارتياح اكتمال مفهوم عمليات تمكين قطاع الأمن الصومالي. ويتعين على المجتمع الدولي الآن توفير الدعم اللازم لجعل الصوماليين أقل اعتمادا على الخارج لضمان الأمن في بلدهم.

٣٨ - وأود مرة أخرى أن أكرر امتنان الاتحاد الأفريقي للأمم المتحدة والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف الآخرين على دعمهم المستمر للبعثة. وسيظل هذا الدعم بالغ الأهمية في الفترة المقبلة، بل وأكثر كلما وسعت البعثة من نطاق عملياتها. ولم يكن ممكنا تحقيق الإنجازات التي سجلت في الصومال إلا بفضل الجهود المشتركة الحكيمة من جانب الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وبفضل الميزات النسبية لكل منهما، وبفضل الدعم القيّم من جانب الشركاء الآخرين. ولا تزال وحدة الغرض والعمل المنسق فيما بين جميع أصحاب المصلحة الدوليين من الأمور المهمة لتوطيد المكاسب التي حققت وإحراز المزيد من التقدم.